تطوير التعليم الجامعي لمواجهة تحديات سوق العمل المصري في ضوء بعض النماذج العالمية المعاصرة

إعـــداد

أ.د/نادية حسن السيد

أستـــاذ أصـــول التربيـــة

كليـــة التربيـــة – جامعـــة بنهـــا

د/فاطمـــة أحمـــد ذكـي

مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كليـــة التربيـــة – جامعـــة بنهـــا

أ/ أسامة محمد الجميل عبد العال

باحـــث ماجستـــير

بحث مشتق من الرسالة الخاصة بالباحث

تطوير التعليم الجامعي لمواجهة تحديات سوق العمل المصري في ضوء بعض النماذج العالمية المعاصرة

إعداد

أ.د/نادية حسن السيد
أستاذ أصول التربية
كلية التربية – جامعة بنها

د/فاطمة أحمد ذكي
مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية – جامعة بنها

أ/ أسامة محمد الجميل عبد العال
باحث ماجستير

ملخص البحث

هدف هذا البحث إلى تطوير التعليم الجامعي ليلبي احتياجات سوق العمل التي تتسم بالتغيرات السريعة والمتلاحقة، واستخدم البحث المنهج الوصفي والذي يتم من خلاله وصف الحقائق المتعلقة بتطوير التعليم الجامعي وسوق العمل، وجمع البيانات وتنظيمها وتصنيفها وتحليلها بدقة للوصول إلى وسيلة يمكن أن يتم من خلالها تطوير التعليم الجامعي، وارتكز البحث على عدة مصطلحات منها (التطوير، التعليم الجامعي، سوق العمل)، وتوصل البحث إلى نتائج متعددة ومختلفة منها: أن التعليم الجامعي يحتاج إلى تطوير حتى يلبي احتياجات سوق العمل، وهذا التطوير يجب أن يشمل إدارته التي تتصف بالمركزية وتحويلها إلى إدارة قائمة على أسس علمية حديثة ومعاصرة، وتمويله الذي يعتمد حاليا فقط على المخصصات المالية التي تحددها الدولة، وعليه أن يبحث عن مصادر إضافية ومتجددة لتمويله، كما يجب أن يشمل التطوير المناهج العقيمة وتطويرها لتناسب متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية، وسياسة القبول التي تعتمد فقط على مجموع الطالب في الثانوية العامة وتحويلها إلى سياسة تراعي ميول وقدرات الطلاب واحتياجات سوق العمل.

مقدمة:

إن العالم اليوم يشهد تطورات وتغيرات مستمرة في كل الميادين ومع هذه التطورات أصبحت التنمية البشرية تمثل أزمة وثقلاً يقع على كاهل المؤسسات التعليمية التي صار لزاماً عليها أن تطور من أدائها وأن تحسن من كفاياتها للإسهام بشكل فاعل في بناء الإنسان وإعداده ليتعامل مع المتغيرات والتحديات التي لا تسكن أبداً.

وفي الوقت الراهن تواجه مؤسسات التعليم الجامعي المصرية كثير من التحديات التي تتصل بتدني نوعية مخرجاتها وعدم موائمتها لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية في معظم البلدان العربية، وأن كثيرا من تخصصات وبرامج هذه المؤسسات لم يعد يشكل ذات أولوية لحاجة المجتمع وأصبح سوق العمل مشبعا منها(١).

لذلك أصبحت قضية تطوير التعليم الجامعي وتحسين مستواه ورفع كفايته والتحكم في كلفته وحسن استثماره، من القضايا الرئيسة المثارة في الوقت الحاضر استجابة لتحديات العصر السريع في أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتدفق سبل المعرفة في مختلف المجالات كنتيجة للتقدم العلمي وتطبيقاته التكنولوجية وقضية تطوير التعليم الجامعي ليست قضية كم بقدر ما هي قضية جوهر التعليم ومضمونه ومحتواه وطرائقه وكفايته(٢).

والبحث الحالي يسعى إلى تطوير التعليم الجامعي المصري حتى يتمكن من تلبية احتياجات سوق العمل الحالي والمستقبلي في ضوء بعض النماذج العالمية المعاصرة.

مشكلة البحث:

يعاني التعليم الجامعي من العديد من المشكلات التي تعيق تطوره وهي المشكلات المرتبطة بتلبية احتياجات سوق العمل، ونظرا للتطورات والتغيرات المتلاحقة في كافة جوانب الحياة وُجد أنّ التعليم الجامعي في حاجة لتطويره ليفي بمتطلبات سوق العمل، وعلى الرغم من الجهد المبذول في مؤسسات التعليم الجامعي إلا أن العديد من الجامعات مازالت غير فاعلة في عملية تلبية احتياجات سوق العمل، وذلك بسبب القصور في بعض الجوانب بهذا النوع من التعليم، ويمكن صياغة مشكلة البحث في سؤال رئيس هو :

س: ما جوانب تطوير التعليم الجامعي التي من خلالها يمكن تلبية احتياجات سوق العمل المصري في ضوء النماذج العالمية المعاصرة ؟

أهـــداف البحـــث:

للبحث الحالي هدف رئيس وهو تطوير التعليم الجامعي حتى يتمكن من تلبية احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية في ضوء بعض النماذج العالمية المعاصرة .

أهميـــة البحـــث:

يمكن عرض أهمية البحث الحالي في عدة نقاط وهي كما يلي :

- أهمية المرحلة التي يتناولها وهي مرحلة التعليم الجامعي الذي يتربع على قمة الهرم التعليمي.
- احتياجات سوق العمل وقد أصبحت ضرورة ملحة نظرا للتطورات التي تطرأ على سوق العمل بصفة مستمرة حسب ظروف العصر الذي نعيش فيه الآن.
- المرحلة العمرية التي يعيشها طالب التعليم الجامعي وهي مرحلة المراهقة ويتكون فيها اتجاهات وأفكار الطلاب.
- حتمية التطوير للتعليم الجامعي في ضوء النماذج العالمية المعاصرة .

منهـــج البحـــث:

يستخدم البحث الحالي المنهج الوصفي لأنه يهتم بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالظاهرة واستخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات، وإعطاء ذلك التفسير العلمي[٣] كما أنه يساعد على معرفة الوضع الراهن لبعض نواحي القصور بالتعليم الجامعي التي تحتاج إلى تطوير.

مصطلحات البحث:

اعتمد البحث الحالي على بعض المصطلحات وهي :

١- التطوير: The Development

يعني ذلك التغيير الكيفي والكمي في أحد أو بعض أو جميع مكونات النظام التعليمي بما يؤدي إلى رفع كفاءة النظام التعليمي في تحقيق غاياته من أجل التنمية الشاملة في الحاضر والمستقبل استنادا إلى دراسة أنظمة المجتمع المختلفة والمؤثرات الداخلية والخارجية المعاصرة والمستقبلية ذات العلاقة به[٥].

٢- التعليم الجامعي : The Higher Education

كل أنماط التعليم الذي يتم في معاهد تخصصية (أكاديمي، مهني، تكنولوجي، وإعداد معلمين) كالجامعات والكليات الجامعية، وكليات الفنون الحرة، والمعاهد التكنولوجية، و كليات

المعلمين، والشرط الأساسي للقبول هو الانتهاء من المرحلة الثانوية والتي تقبل عامة طلابا متوسط أعمارهم حول الثامنة عشر[٤].

ويعرف إجرائياً بأنه: هو تعليم يتم في مؤسسات جامعية يلي المرحلة الثانوية وهو أرقى أنواع التعليم والطريق الوحيد للدراسات العليا.

٣-سوق العمل : Labor Market

يعرف على أنه : المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل والبائع في هذه الحالة هو الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشترى هو صاحب المنشأ وأن صاحب العمل هو الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل، وبهذا فإن مكونات سوق العمل هي البائع والمشتري[٥].

ويعرف إجرائياً بأنه: هو مكان افتراضي ينظم العرض والطلب للوظائف والحرف بما يتناسب مع مستوى وتخصص الخريج، وبما لا يتعارض مع ظروف المجتمع وسياسته العامة.

الدراسات السابقة:

يتم عرض الدراسات السابقة من الأقدم إلى الأحدث:

١- إستراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الجامعي في مصر – دراسة مستقبلية (٢٠٠٣)[٦]

هدفت الدراسة إلى وضع استراتيجية لتطوير التعليم الجامعي في مصر تراعي مبدأ شمولية التطوير، وذلك من خلال تناول فلسفة التعليم الجامعي في القرن الحادي والعشرين، وواقع التعليم الجامعي في مصر، مع تناول التعليم الجامعي واستراتيجيات تطويره في الصين ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج تحليل النظم، وكان من أبرز النتائج أنها توصلت إلى استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الجامعي في مصر في ضوء الخبرات الأجنبية والواقع المصري.

٢- مستقبل التعليم الجامعي المصري في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة(٢٠٠٥)[٧]

هدفت الدراسة إلى صياغة رؤية مستقبلية للتعليم الجامعي المصري حتى عام ٢٠٢٥م، في ضوء المتغيرات المجتمعية المستحدثة والمعاصرة، لتمكين خريجي الجامعات من التعامل مع مثل هذه المتغيرات بسهولة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكان من أبرز النتائج : عدم الاستخدام الأمثل لمؤسسات التعليم العالي، وعلى رأسها الجامعات وعدم قدرة التعلم الجامعي

علـى مسـايرة التحـديات العالميـة المعاصـرة وقصـور الجامعـة عـن القيـام بواجبهـا تجـاه البيئـة المحيطة، والمساهمة في حل مشكلاتها نتيجة المركزية الخانقة.

٣- نظم التعليم العالي وأسواق العمل : مراجعة نظم التعليم العالي(٢٠٠٧)[٨]

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير التوسع في مؤسسات التعليم العالي على أسواق العمل، وكيف يؤثر ذلك على تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكان من أبرز النتائج : أن هناك حاجة جيدة للاستمرار في التوسع على مستوى التعليم العالي، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق توفير المزيد من الأماكن التعليم العالي.

٤- التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة (٢٠١٠)[٩]

هدفت الدراسة إلى وضع خطة استراتيجية للتعليم الجامعي الحكومي المصري لتلبية احتياجات التنمية المستدامة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، واستخدمت كذلك منهج التحليل المستقبلي، وكان من أبرز النتائج : وضع خطة استراتيجية للتعليم الجامعي المصري لتلبية احتياجات التنمية المستدامة.

٥- دراسة العلاقة بين أهمية المعرفة باحتياجات سوق العمل ومدى جودة مخرجات الخدمات التعليمية الجامعية (٢٠١٠) [١٠]

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير المعرفة باحتياجات سوق العمل على تحسين أبعاد جودة الخدمات التعليمية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكان من أبرز النتائج : أن سوق العمل الكويتي يعاني من ضعف مخرجات جامعة الكويت من عدة جوانب منها عدم المعرفة بمستويات اللغة الإنجليزية وعدم معرفة استخدام الحاسب الآلي.

٦- التعليم الجامعي المصري واقعه ، ورؤية مستقبلية لتطويره (٢٠١٧)[١١]

هدفت الدراسة إلى تحديد أبرز المشكلات التي تعاني منها كفاءة التعليم الجامعي المصري وإنتاجيته، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكان من أبرز النتائج :تدني مستوى خريجي المرحلة الثانوية الذين يمثلون مدخلات التعليم الجامعي، تزايد أعداد الطلاب والتوسع في الكليات دون تخطيط مناسب.

الإطـــــار النظـــــري للبحـــــث

١-الوضع الراهن للتعليم الجامعي :

إنّ تلبية التعليم الجامعي المصري لمتطلبات سوق العمل لم تكن قضية مطروحة للمداولة عندما كان سوق العمل المصري يستوعب جميع خريجي مؤسسات التعليم الجامعي ويضمن لهم الوظيفة المناسبة إلا أن التغيرات والتحولات التي حدثت في السنوات الأخيرة في المجالات الاقتصادية وسوق العمل المصري قد جعلت مثل هذا الربط قضية جوهرية[١٢].

لقد تراجع وبصورة صارخة توظيف خريجي الجامعات في الحكومة خلال السنوات الأخيرة، والجامعات في الحكومة خلال السنوات الأخيرة، ومع هذا لم يتوسع القطاع الخاص المنظم في التوظيف بدرجة كافية، حتى يمكن احتواء العدد الكبير من المتعلمين الذين يدخلون سوق العمل سنوياً [١٣].

٢-أهداف التعليم الجامعي :

يمكن الاستناد إلى دراسات سابقة للمجلس القومي للتعليم في رصد أهم الوظائف والأهداف التي يقع على عاتق التعليم الجامعي القيام بها وتحقيقها وهي[١٤]:

١- إعداد الأطر المتنوعة والمتطورة والقادرة من المتخصصين والفنيين والمفكرين للقيام بالأعمال والإنجازات التي يتطلبها المجتمع في سائر قطاعات النشاط، بما يتلاءم مع التطور الحديث والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بالبلاد، ويتوافق مع أهداف وبرامج وتطلعات التنمية الشاملة.

٢- القيام بالدراسات العليا في مختلف المستويات، في نطاق الإستراتيجية الوطنية والتعليمية سواء في مجالات العلوم المتقدمة أو في مجالات التأهيل والتدريب على قواعد وأصول ومهارات البحث العلمي، من أجل التطوير وتنمية القدرات على الابتكار والاستنباط في مختلف مواقع العمل ومراكز التنمية والتطوير بها.

٣- القيام بالبحث العلمي الأساسي والتطبيقي، وتوجيه بعض مشروعاته نحو إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، إلى جانب الإسهام في تقدم العلوم والفنون والآداب.

٤- تعظيم برامج التعليم المستمر والتدريب المتصل وبرامج الخدمة العامة بالتعاون مع مراكز النشاط، يهدف رفع مستويات الأداء وزيادة كفاءة إنجاز الأعمال وعلاوة على ذلك فإن من أهم أهداف التعليم الجامعي التي ننشدها في عصرنا

الحاضر، تنمية قدرات الطلاب المعرفية والاجتماعية وصقلها وإثرائها ومساعدة الطلاب على إنتاج المعرفة والتسلح بالمهارات العلمية والمهنية، ونشر المعرفة العلمية والسعي نحو تقدمها[١٥].

٣-جوانب التطوير اللازمة للتعليم الجامعي لتلبية احتياجات سوق العمل في مصر:

إن التعليم الجامعي المصري في حاجة ماسة لتطوير بعض مكوناته ليتمكن من تلبية احتياجات سوق العمل ويمكن حصر هذه المكونات فيما يلي :

أ) إدارة التعليم الجامعي :

نظم قانون الجامعات إدارة التعليم الجامعي وجاءت في ثلاث مستويات فقد نص القانون على أن يتولي إدارة التعليم الجامعي في مصر مجلس أعلي يسمي المجلس الأعلى للجامعات وقد نصت المادة[١٦] من قانون تنظيم الجامعات، والمعدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤، بأن يشكل المجلس الأعلى للجامعات برئاسة الوزير المختص بالتعليم العالي وعضوية كل من : رؤساء الجامعات، وفي حالة غياب رئيس الجامعة يحل محلة أقدم نوابه،، خمسة أعضاء علي الأكثر من ذوي الخبرة في شئون التعليم الجامعي، والشئون العامة، يعينون لمدة عامين قابلة للتجديد بقرار من الوزير المختص بالتعليم العالي بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجامعات[١٧].

ولكن ويمكن تطوير إدارة التعليم الجامعي في مصر من خلال تشخيص الواقع، مع تطبيق الاتجاهات الإدارية المعاصرة في إدارة التعليم الجامعي المصري لرفع كفاءتها؛ حيث تعتمد هذه الاتجاهات علي العمل بكفاءة، والاتصال والتعاون وتوافر الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين، والمشاركة الفعالة، والإحساس بالمسئولية وتحملها، وتحقيق جودة البناء الإداري الجامعي والقيادة الجماعية، والعمل في فريق، وتفعيل المحاسبية، وتقوية خطوط الاتصال بين إدارة القسم وإدارة الكلية وإدارة الجامعة[١٨] .

ب) مناهج التعليم الجامعي :

إن الواقع الملموس يعكس إهمال التعليم الجامعي للتطورات الجديدة في المناهج وعدم تحقيق الوحدة بينها، وعدم الاهتمام بالعلوم الطبيعية وتطبيقاتها وعدم توظيف المناهج في إكساب الإنسان للقيم الخلقية اللازمة لمواجهة الثورة العلمية كل هذا يعرقل التنمية ويدفع إلى مزيد من التخلف والقلق[١٩].

كما يجب على التعليم الجامعي أن يطور من مناهجه حتى يكون الخريج على قدر مناسب مما يتطلبه سوق العمل الحالي والمستقبلي حتى يتمكن من الالتحاق بسوق العمل، ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين مستوى الدخل والقدرة على استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، فالدول المتقدمة التي تضم (١٥%) من سكان العالم يصل متوسط الفرد منها (٢٥) ألف دولار سنوياً، بينما الدول النامية التي تضم نحو (٨٥%) من سكان العالم لا يزيد متوسط دخل الفرد فيها على (ألف دولار) فمن الواضح أنه توجد فجوة رهيبة بين دخول الدول الغنية والدول الفقيرة[٢٠]، وقد يرجع ذلك إلى مدى امتلاك الأفراد لمهارات الالتحاق بسوق العمل.

جـ) تمويل التعليم الجامعي في مصر :

التعليم الجامعي كغيره من أنواع التعليم هو نشاط يحتاج إلى مخصصات مالية حتى يتمكن من تنفيذ برامجه ونشاطاته ويعرف تمويل التعليم الجامعي بأنه مفهوم يرتبط لتحديد مصادر التمويل بمختلف أنواعها حكومية كانت أو غير حكومية، والعمل على تنميتها واستثمارها، وتوجيهها على النحو الأمثل الذي يمكن المؤسسات التعليمية العالية من القيام بأدوارها تجاه الفرد والمجتمع، وتحقيق أعلى استثمار بأقل تكلفة[٢١].

كذلك يعد تمويل التعليم الجامعي ضرورة سياسية من حيث اهتمام الدولة بمجانية التعليم الجامعي، وإقرارها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وتؤكد على ذلك إحدى الدراسات والتي توصلت إلى عدم صحة الفرض القائل بأن مجانية التعليم الجامعي تأتي على رأس العوامل التي تؤثر في خفض كفاية النظام التعليمي، وأوصت بضرورة التزام الدولة بمجانية التعليم، والبحث عن مصادر تمويل أخرى لدعم التعليم في المجتمع[٢٢].

د) سياسة القبول :

التعليم الجامعي هو نوع من أنواع التعليم وأرقاه يلي المرحلة الثانوية العامة أو الفنية، و كل مرحلة أو نوع أو من التعليم له سياسة يتبعها في قبول طلابه الجدد، وبصفة عامة فإن سياسة القبول يقصد بها الاختيار والتوجيه والتشعيب وتقرير نسب التوزيع لمختلف قنوات التعليم والتدريب تبعًا للفروق الفردية بين التلاميذ من حيث القدرات والميول والاهتمامات ومقدار النمو التحصيلي في الاتجاه المطلوب ضمانًا للاستخدام الأمثل للبشر وللممارسة الديمقراطية[٢٣].

ولكي يأتي التعليم الجامعي بثماره المرجوة لابد من تطوير سياسة القبول بهذا التعليم الراقي الذي يحتل قمة الهرم التعليمي في مصر، فيجب أن يكون هناك علاقة قوية ودائمة بين متطلبات سوق العمل من حيث الكم والنوع وسياسة القبول بالتعليم الجامعي.

٤- دور التعليم الجامعي في تلبيه احتياجات سوق العمل :

يشهد العالم المعاصر تغيرات جذرية في كافة مجالات الحياة، الأمر الذي يمكن معه القول أن عالماً جديداً آخذاً في التشكل، وأن المجتمعات المعاصرة يعاد صياغة أسس تنظيمها، وأساليب العمل والحياة فيها، وأن العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمع الواحد، بل وفيما بين المجتمعات بعضها البعض آخذة هي الأخرى في التغيير.

إن العصر الذي نعيش فيه يتسم بأنه عصر المعلومات، وذلك لأهمية الدور الذي تسهم به المعلومات في تقدم الأمم وارتقاء المجتمعات، وتتمثل هذه الأهمية بصورة واضحة في صناعة القرارات التي تصاغ علي ضوئها أهداف الدولة وسياستها وقوانينها[٢٤]، إذا كان هذا حال العصر الحالي، فماذا نتوقع للعصر القادم؟ والجواب: لاشك أنه سيكون أكثر معلومات وأكثراً توظيفاً لهذه المعلومات وأسرع حصولاً علي هذه المعلومات، وإذا كان التعليم هو الأساس للتنمية البشرية التي تعتبر المدخل الحقيقي لتطوير وتحديث الوطن[٢٥] فسوف تكون وظيفة التعليم الجامعي لها شكلُ وأساليبٌ مختلفة عن الموجودة حالياً حتى تتناسب مع العصر نفسه.

لذلك أصبح تطوير مؤسسات التعليم الجامعي ضرورة تفرضها طبيعة العصر؛ وذلك لمواكبة التطورات العالمية، والتكنولوجية، ومواجهة القضايا والمشكلات المختلفة. ونتيجة للتطور السريع الذي نحياه في هذا العصر[٢٦].

وفي ظل الاقتصاد القائم على المعرفة سعت الجامعة إلى تطوير رأس المال البشري القادر على العمل والإنتاج وهذا يتطلب إعادة النظر إلى فلسفة التعليم الجامعي وأهدافه ومدى تكيفه مع البيئة الدولية، وتنامي الاستثمار في مجالات تجويد أداء الجامعات لتأثيرها الفعال في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد المحلي والعالمي[٢٧].

فأصبح إعداد مخرجات التعليم الجامعي بطريقة ملائمة لتلبية احتياجات سوق العمل المستقبلية وتحسين الروابط بينهما يشكل اهتماماً رئيسياً للتعليم الجامعي في العالم أجمع، بحيث يكون لدى الخريجين المهارات والكفاءات التي ستكون هناك حاجة إليها في الاقتصاد الحديث، والمجتمع الحديث، وبذلك تتوافر فرص عمل لهم في هذه الأسواق[٢٨].

٦-المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي المصري في تلبية احتياجات سوق العمل :

يواجه التعليم الجامعي في مصر العديد من المشكلات المحلية وفيما يلي عرض موجز لأهمها:

أ) الزيادة السكانية مع زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي ومن ثم الزيادة في الطاقة الاستيعابية للجامعات مع عدم توافق مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل حيث هناك زيادة في المعروض من الخريجين عن متطلبات سوق العمل مع ضعف مستواهم مما نجم عن ذلك تفاقم أزمة البطالة والذي يعاني منها قطاع كبير من الخريجين، فمعدلها أكثر من (٢٠%) في مصر ففي الجزائر (٢٣,٧%) والمغرب (١٩,٣%) والضفة الغربية وغزة (٢٥,٦%) في عام (٢٠٠٤) الأمر الذي أدى إلى تقليل فرص العمل المتاحة[٢٩].

لذا تعد الزيادة السكانية من أخطر المشكلات التي تواجه مصر خلال القرن الحالي، حيث يحدث تضاعف لسكان مصر كل (٢٨) عاماً تقريباً، مما يوجد فجوة حقيقية بين كل من نمو السكان ونمو الموارد، هذا فضلاً عن أن سكان مصر عبر العصور يتركزون في مساحة محدودة من الأرض المصرية بالإضافة إلى تدني الخصائص السكانية بشكل عام، مما يؤدي على تفاقم مخاطر هذه المشكلة في مصر[٣٠].

ب) عزلة الجامعات عن التفاعل الإيجابي لتلبية احتياجات سوق العمل المصري وحيث ينحصر دورها في إعداد سوق العمل بالخريجين من المؤهلين بالكفايات والمهارات اللازمة له من جهة ومن جهة أخرى يتم حرمان الطلاب من الخبرات العملية التي تعد أساس ممارسة العمل الحقيقي، وكل ذلك نتيجة غياب الارتباط بين سياسات التعليم الجامعي والقوى العاملة والتنمية وقطاعات المجتمع[٣١].

ج) يعد الطلاب من أهم مدخلات العملية التعليمية ويتعلق بهم العديد من المشكلات ومنها اعتبار المجموع النهائي في الثانوية العامة هو المعيار الوحيد للالتحاق بالكلية والتغاضي عن أي معايير أخرى ومنها رغبة الطالب والتي تعكس عوامل أخرى مثل الظروف الأسرية وجودة المدرسة والدروس الخصوصية، ومن ثم فلا تضع الطلاب في الأماكن المناسبة لهم كما تتجاهل قدراتهم الكامنة[٣٢].

د) التنمية المهنية والعددية لأعضاء هيئة التدريس، حيث يجاب أعضاء هيئة التدريس العديد من المشكلات ومنها : الأمن الاقتصادي فانخفاض مرتبات وأساتذة الجامعة يؤدي إلى تسرب عدد كبير من الأساتذة ذوي الخبرة العالمية إلى البلدان ذات الدخل المرتفع(٣٣).

هـ) كما تواجه الإدارة الجامعية والجهاز الإداري بالجامعة العديد من المشكلات ومنها سيادة ثقافة الأفراد داخل المعاهد العليا والجامعات، وغياب ثقافة النظام عند تغيير القيادات سواء على مستوى الإدارة العليا في الجامعة أو الإدارة على مستوى الكليات أو الأقسام، وكذلك ضعف المستحدثات التكنولوجية في الإدارة الجامعية (٣٤).

و) مشكلات المعامل والمكتبات والإنشاءات الجامعية، فقد أدت الزيادة في أعداد طلاب الدرجة الجامعية الأولى في سنوات الأخيرة إلى انخفاض معدل استخدام الطالب للأجهزة والمعدات العالمية والمكتبات مما أدى بدوره إلى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بين طلاب الجامعة(٣٥).

وبناء على ما سبق وُجد أن التعليم الجامعي المصري يواجه الكثير من المشكلات، وعليه أن يواجه هذه المشكلات ويتغلب عليها حتى يتمكن من تفعيل دوره الهام والفاعل في تلبية احتياجات سوق العمل المصري من العمالة المصرية الماهرة والمدربة في كافة التخصصات سواء الحرفية أو التخصصات الأكاديمية، ولن يستطيع للتعليم الجامعي المصري أن يواجه هذه المشكلات إلا باتخاذ كافة التدابير والإجراءات التي من شأنها الارتقاء بهذا التعليم مثل:

- وضع خطة إستراتجية لهذا التعليم قابلة للتنفيذ وتتناسب مع ظروف المجتمع الحالية.
- الربط بين التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية.
- توفير الميزانيات اللازمة لهذا التعليم.
- تنقيح مناهج التعليم الجامعي حتى تتناسب من التطورات الحالية من كافة النواحي.
- تعديل نظم الامتحانات لتكون وفق الأسس العلمية والتربوية ولا تعتمد فقط على قياس مستوى الحفظ واسترجاع المعلومات.

٧-بعض النماذج العالمية المعاصرة في تلبية التعليم الجامعي لاحتياجات سوق العمل:

العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل علاقة مستمرة وتلقى اهتماماً كبيراً في خطط التنمية القومية في كثير من الدول الأجنبية، حيث يرونها فرصة تقديم تعليم

يعتمد على التدريب وتوظيف الموارد البشرية في خدمة المجتمع، لذلك تسارع الدول في تفعيل دور التعليم الجامعي لتلبية احتياجات سوق العمل، وإحكام الربط والمواءمة بينهما، ويتناول البحث الحالي في هذا الفصل عددا من النماذج العالمية في تفعيل دور التعليم الجامعي لتلبية احتياجات سوق العمل، حتى تستطيع الجامعات المصرية الاستفادة من خبرات هذه الدول في هذا المجال، وقد اختار البحث الحالي هذه الدول نظراً لاهتمامها بتفعيل العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل، وكان لهذا التفعيل عائداً كبيراً على النمو الاقتصادي وتشغيل الشباب.

أ) النموذج الألماني في مجال تفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية احتياجات سوق العمل

تعد ألمانيا من الدول المتقدمة التي تهتم بالتعليم وتربط بينه وبين سوق العمل في مجال الصناعة، ولم تحتل ألمانيا هذه المكانة من فراغ بل لأنها ربطت بين التعليم وسوق العمل، وكان للتعليم العالي دورا فعالا في تلبية احتياجات سوق العمل، فهي تستخدم الأساليب الإدارية الحديثة في إدارتها مثل أسلوب الإدارة بالأهداف، وكل جامعة لها الحرية في تحديد البرامج الدراسية ومعايير الأداء ومصادر التمويل، وقد نشرت مفهوم المشاركة في التمويل للتعليم الجامعي بين الهيئات الخاصة وكان لذلك الأثر الإيجابي من تحول الجامعات الألمانية من الأشكال التقليدية إلى الأشكال الحديثة التي تلبي احتياجات سوق العمل[٣٦].

١- نشأة وتطور التعليم الجامعي في ألمانيا:

إن دراسة نشأة وتاريخ نظام التعليم في أي دولة لا يكون من باب الحشو في البحث العلمي، بل هو من منطلق بناء خلفية علمية عن هذا النظام التعليمي، وبالنسبة للتعليم العالي في ألمانيا فهو ليس بحديث فترجع نشأته إلى القرن الرابع عشر، فقد تأسست أول الجامعات الألمانية في أواخر القرن الرابع عشر وبداية القران الخامس عشر، أقدمها جامعة (Heidelberg)، وتوالت في إنشاء الجامعات والتوسع حتى أُنشئت جامعة (Berlin 1810م وكان لكل جامعة استقلالية في تنظيم شئونها الداخلية وكذلك النواحي الأكاديمية[٣٧]، وهذا يعكس نظام إدارتها لا مركزيًا.

والمتتبع لنظام التعليم الجامعي في ألمانيا يلاحظ أنه قد مر خلال تطوره بثلاث مراحل رئيسة حتى وصل إلى الصورة التي هو عليها الآن، وذلك تبعا للظروف والأحداث التي مرت بها ألمانيا خلال فتراتها التاريخية المختلفة، تلك الظروف التاريخية التي تعد بمثابة خلفية محفزة

أو مثبطة لتطور النظم التعليمية المختلفة، وفي ضوء الخلفية التاريخية للمجتمع الألماني يمكن تحديد المراحل التي مر بها نظام التعليم العالي في ألمانيا ثلاث مراجل الأولى كان فيها التعليم العالي موحدا، المرحلة الثانية انقسم فيها التعليم العالي إلى شطرين شرقي وغربي لكل منهما نظام مختلف، المرحلة الثالثة العودة إلى نظام التعليم العالي الموحد(٣٨).

٢-تفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية احتياجات سوق العمل بألمانيا :

يتمتع التعليم العالي في ألمانيا بارتفاع قيمة الحرية الأكاديمية والحق في متابعة المعرفة لذاتها، إلا أن تشريعات التعليم العالي في ألمانيا وقانون التعليم العالي الذي سن في عام ١٩٧٦ وقوانين التعليم العالي الخاصة بكل ولاية كلها تبرز مسئولية التعليم العالي المهنية بقوة في ألمانيا أكثر من دول أخرى كثيرة، وبذلك تظهر المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي الألمانية بوضوح(٣٩).

وهناك بعض المبادرات التي يشهدها التعليم العالي والتي اتخذت من أجل تسهيل انتقال الطلاب من التعليم العالي إلى الحياة المهنية العملية، ويمكن عرض ملامح هذه المبادرة من حيث تخطيط التعليم الجامعي في ضوء احتياجات التنمية وسوق العمل من أجل مواجهة احتياجات سوق العمل واحتياجات التنمية الإقليمية، فقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل تفعيل دور التعليم الجامعي لمواجهة مطالب سوق العمل يمكن عرضها كما يلي تطبيق مسوح الخريجين أو الدراسات التتبعية بالجامعات إن زيادة فرص الخريجين في التوظيف تعتبر من أهم أهداف عملية بولونيا (وهي اتفاقية جامعية حديثة بين الدول الأوروبية تهدف إلى توحيد النظم ومسميات الدرجات الجامعية في جميع الجامعات الأوروبية لتسهيل الانتقال والعمل للطلبة والخريجين في دول الاتحاد الأوروبي، فهي تستهدف تشكيل فضاء أوروبي موحد للتعليم العالي(٤٠).

ب) النموذج الياباني في مجال تفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية احتياجات سوق العمل :

تتناول هذه الخبرة تفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية احتياجات سوق العمل باليابان وفقاً لعدة محاور تتمثل في نشأة وتطور التعليم الجامعي في اليابان، ومبررات الأخذ بدور التعليم الجامعي في تلبية احتياجات سوق العمل باليابان، وتفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية احتياجات سوق العمل باليابان، وكذلك القوى والعوامل المؤثرة على تفعيل دور التعليم الجامعي

في تلبية احتياجات سوق العمل في اليابان والذي لها أثر على منظومة التعليم الجامعي أو تلبيتها لاحتياجات سوق العمل الياباني.

١-نشأة وتطور التعليم الجامعي في اليابان :

يعتبر اليابانيون من الشعوب القديمة ذات الثقافة المميزة، وقد عاشوا طيلة ألفي عام منعزلين في جزرهم، وفي القرن السادس الميلادي بدأ اتصالهم بالحضارة الصينية فأعجبوا بها وبدأوا يستعيرون كثيرا من عناصرها، ومن ذلك نظام الصين في الكتابة وقد اقتبسوا كثيرا من أنظمة الصينيين السياسة الاقتصادية وما أن جاء القرن السابع الميلادي حتى أصبحت اليابان جزءا من حضارة الصين، واستمر نقلهم عن الصين وتقليدها حتى بدأت تظهر لهم ثقافة تميزهم وبهذا انتقلوا من مرحلة النقل إلى مرحلة الابتكار والتجديد(٤١).

وبعد إن وصل اليابانيون إلى مرحلة الابتكار والتجديد أدرك قادة اليابان منذ وقت مبكر أن وحدة الأمة اليابانية وقوتها وتقدمها في عالم سريع التقدم والتغير، لا يمكن أن يأتي دون نظام تعليمي متماسك ومرن، وإليه يعود الفضل الأول، رغم مشكلاته ومركزيته، في إعداد القادة والخبراء في كافة مجالات العلم والمعرفة والتكنولوجيا، إكساب اليابان سمعة امتلاكها لأقوى نظام تربوي في العالم(٤٢).

وفي الألفية الثالثة يوجد لدى اليابان جامعة كبيرة للتربية تضم عددا من الكليات في عدة مدن يابانية وتركز الدراسة بها على الجانب الأكاديمي والتطبيقات العملية دونما اهتمام كبير بالدراسات النظرية في مجال التربية ويعتمدون على تدريب الطلاب المعلمين في المدارس لاكتساب مهارات التدريس وفنون التربية من المدرسين القائمين بالعمل(٤٣)، وينعكس هذا على جودة خريج التعليم الجامعي الذي هو حجر الزاوية في سوق العمل المصري.

ويتميز التعليم العالي في اليابان بالتنوع والتعدد في أشكاله وتنظيماته ومحتوياته حيث يوجد بها أكثر ٥٥٢ جامعة يلتحق بها أكثر من ٤٣,٣% من الشريحة العمرية من ١٨ – ٢٢ من السكان(٤٤) هذا التنوع والتعدد يلبي احتياجات سوق العمل.

إن الإحصاءات قد أشارت إلى أن اليابان قد أسرفت في استثماراتها في التعليم بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل القومي فإن سرعة التنمية الاقتصادية ووصول اليابان إلى مستوى اقتصادي وتكنولوجي كبير يوحي بوجود رابطة قوية بين القوى العاملة المتعلمة والنمو الاقتصادي هو ما بدأته اليابان حينما وضعت استثماراتها الضخمة في تنمية نظامها التعليمي

فكانت نتيجة ذلك ما حققته من تقدم اقتصادي كبير[٤٥]، وكان من أهم أسباب التنمية الاقتصادية والتكنولوجية نظامها المتميز في التعليم الجامعي.

٢-تفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية احتياجات سوق العمل باليابان :

يشهد سوق العمل في اليابان تحديات كبرى داخلية وخارجية وهذه التحديات نتيجة طبيعية للتطورات والتغيرات في كافة المجالات ومنها سوق العمل الذي يزداد الطلب عليه نتيجة للزيادة السكانية والحاجة إلى الحصول على مصدر دخل للأفراد، وذلك يفرض على التعليم الجامعي أن يُحسن ويطور من نفسه ليجد الخريج فرصة في سوق العمل، لذلك سعى التعليم الجامعي في اليابان إلى تطوير نفسه وتفعيل دوره في تلبية احتياجات سوق العمل وكان ذلك من خلال الآتي:

- تقدير التعليم الجامعي الياباني بشكل ملحوظ من اليابانيين، كما تم احترام الحرية الأكاديمية والتي يقرها الدستور الياباني مؤكداً على حق كل من مواطن في الحصول على فرص متكافئة في التعليم، وقد نجحت اليابان في تطوير نظام التعليم العالي من خلال الاستفادة من النماذج الغربية وخاصة النموذج الألماني الذي كان له أكبر الأثر على الجامعات اليابانية [٤٦]، وهذا التقدير والاهتمام بالتعليم الجامعي يدعم دور التعليم الجامعي في تلبية احتياجات سوق العمل.
- دعم الطلاب من كافة النواحي، ففي جامعة طوكيو يتم دعم الطلاب مهنياً، وذلك من خلال مراكز مهنة الطالب، والذي يركز على: مقابلة الطلاب مع الخريجين للمساهمة في دعم قرار الطالب لخدمة المجتمع سواء بالعمل في شركة أو استكمال الدراسات العليا، و ممارسة الأنشطة المرتبطة بالوظيفة، مثل البحث الخاص بالصناعات والشركات، والاستعداد للعمل، كما ستتابع فرصة الممارسة العملية التي تفيد الطالب في البحث عن وظيفة[٤٧].
- الارتباط الوثيق بين الجامعات ومراكز البحث والصناعة وإدارة الدولة ذات العلاقة، فبينما تكتفي معظم دول العالم الثالث بإرسال بعثاتها إلى الغرب للحصول على الدكتوراه، ومعتبرة ذلك نهاية المطاف، فإن البعثات اليابانية ممثلة في العلماء والباحثين والمهندسين لها زيارة كل عام إلى المصانع ومراكز البحث للتعرف على التطورات في

الأفكار والوسائل العلمية والتكنولوجية ومعاينة النماذج الصناعية الجديدة، ودراسة كل ما ينشر من براءات الاختراع(٤٨).

- إيجاد آلية للربط بين التعليم الجامعي وسوق العمل في اليابان، فهناك ورش تدريبية مهمة في العملية التعليمية للكليات التكنولوجية، وتسير المعجزة في أماكن الورش التدريبية بالجامعات يتم استئجار المؤسسات الصناعية والمراكز التدريبية، لأجزاء التدريبات الصناعية المطورة، بهدف ربط الدراسة النظرية بتكنولوجيا الصناعة المطورة(٤٩).

ج) النموذج السنغافوري في مجال تفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية احتياجات سوق العمل:

إن المتتبع لتاريخ سنغافورة يدرك أن سنغافورة كانت تحت الاحتلال حتى عام ١٩٦٥ وأن شعبها من عدة أصول (هندية – صينية – ملاوي)، وبعد الاستقلال حققت سنغافورة انجازات هائلة وانتقلت من كونها دولة من دول العالم الثالث إلى دولة من الدول المتقدمة خلال فترة قصيرة خمسون عاما، بذلك تكون سنغافورة ضربت مثلا رائعا في الإصرار وقوة الإرادة في تحقيق أهدافها.

ويعد المجتمع السنغافوري مجتمعًا متماسكًا ومتناسقًا وشامخًا في علاقاته وقيمه حيث الدقة المتناهية والاحترام والانضباط، حيث يعتبر الفرد ترسًا في المجتمع يتكامل مع بقية المنظومة، فكلها مسئولية مشتركة تقع على جميع أفراد المجتمع، فالبيئة النظيفة تدل على مدى الرقي الحضاري، والخضرة تكسو كل شهر من الأرض دلالة على التفاؤل والأمل والتطلع بشغفٍ إلى المستقبل(٥٠)، وهذا التماسك والترابط كان سببا رئيسا في هذا التقدم الغير عادي.
لذلك تعد سنغافورة تجربة فريدة نموذجية لدولة صغيرة نامية استطاعت أن تنتقل إلى مصاف الدول المتقدمة التي حققت خلال خمسة وثلاثين عاماً إنجازات غير عادية وذلك بإتباع منهجية اقتصادية محددة من خلال تصميم رجالها على الوصول إلى الأهداف المنشودة باقر الطرق الممكنة(٥١).

١- نشأة وتطور التعليم الجامعي في سنغافورة :

سنغافورة من الدول الحديثة على الساحة الدولية، واهتمامها بالتعليم العالي مرتبط بكيانها كدولة مستقلة، فبعد أن استقلت سنغافورة في عام ١٩٦٥ ومنذ السبعينات أي بعد

استقلال سنغافورة بفترة قصيرة وهي سعى جاهدة إلى تخطيط التعليم العالي في إطار سياسة وطنية تشمل النظام التعليمي ككل ويظهر التعليم العالي في هذه السياسة كعنصر أساسي في عملية البناء القومي يُنتظر منه الإسهام في تنمية البلاد اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا(٥٢).

ورغم حداثة نظام التعليم في سنغافورة إلا أنه يعتبر النظام التعليمي في سنغافورة أحد أهم ملامح التقدم الاجتماعي، ويقف وراء ذلك وزارة التربية التي يناط بها إدارة كل مؤسسات التعلم، ويبدأ النظام التعليمي في سنغافورة كالآتي(٥٣):

- **المرحلة الأولى:** مرحلة ما قبل المدرسة وتعني رياض الأطفال ودور الحضانة، وهي أولى درجات السلم التعليمي.
- **المرحلة الثانية:** المرحلة الابتدائية وهي تمثل نواة التعليم النظامي وتمتد من ٦ – ١١ سنة.
- **المرحلة الثالثة:** مرحلة التعليم الثانوي وهي التي تلي المرحلة الابتدائية وتتفاوت مدة الدراسة بها ٤ – ٥ سنوات.
- **المرحلة الرابعة:** المرحلة الجامعية، وتلي المرحلة الثانوية، وتعتبر جامعة سنغافورة الوطنية من أكثر الجامعات، وتضم ٨ كليات بالإضافة إلى خمسين دائرة علمية تمنح درجة البكالوريوس وفي العادة تستغرق الدراسة للمرحلة الجامعية ٤ سنوات باستثناء كلية الهندسة والطب تستغرق ٥–٦ سنوات.

لقد شهد التعليم العالي توسعا كبيرا وصاحب هذا التوسع زيادة الاستثمار والإنفاق على التعليم العالي، فقد وصل الإنفاق على التعليم العالي ٢٥% من ميزانية سنغافورة(٥٤).

٢-تفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية احتياجات سوق العمل في سنغافورة:

إن التعليم الجامعي في أي دولة هو أرقى أنواع التعليم وأقربها إلى سوق العمل لأنه يعتبر هو المرحلة الأخيرة التي ينتقل بعدها الخريج إلى سوق العمل، لذلك اتبعت الحكومة السنغافورية العديد من السياسات بشأن تفعيل دور التعليم الجامعي لتلبية احتياجات سوق العمل وتتمثل فيما يلي:

- يتم التخطيط في النظام السنغافوري على المستوى الرسمي (الحكومي) من خلال عدد من الأجهزة المتخصصة التي تقوم بتحديد الاحتياجات التدريبية والتعليمية والبرامج الملائمة لإشباع تلك الاحتياجات من وجهة نظر سوق العمل، كما تقوم هذه الأجهزة

بصياغة أهداف محددة (Targets) في ما يتعلق بأعداد ومستويات الباحثين عن عمل والعاملين المراد تطويرهم[٥٥].

وللتصدي لهذه المشكلات بدأت سنغافورة بتجربة تطبيق المدارس الإلكترونية حيث هدفت هذه المدارس إلى دمج تكنولوجيا المعلومات في التعليم والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في العملية التعليمية، وذلك لتصبح سنغافورة مدينة عالمية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والتي سيصل تصورها إلى الجامعات باعتبارها الأساسي في إخراج الكوادر البشرية القادرة على إحداث التنمية[٥٦].

ومن بين عناصر الإستراتيجية الجديدة في سنغافورة إدخال بعض المقررات حول الاستثمار والمشروعات في مناهج التعليم الجامعي حيث يتسلح خريجو جامعة سنغافورة الوطنية بالمعرفة التكنولوجية ومهارات التفكير العلمي المطلوبة لإدارة الاقتصاد المبني على المعرفة[٥٧]، وكذلك أخذ المركز في بناء شبكة من المستثمرين والرأسماليين أصحاب المشروعات وذلك لتنفيذ المشروعات والابتكارات المنبثقة عن الجامعة والحصول على الدعم اللازم لتلك المشروعات، وخاصة من خارج الجامعة[٥٨].

نتـــائـج البحـــث:

توصل البحث الحالي إلى العديد من النتائج منها ما يلي :

- تفتقر إدارة التعليم الجامعي إلى الأساليب الإدارية الحديثة والمعاصرة.
- مناهج التعليم الجامعي الحالية لا تلبي احتياجات سوق العمل.
- مناهج التعليم الجامعي في حاجة ماسة إلى التطوير القائم على أسس علمية تتناسب من متطلبات احتياجات سوق العمل.
- تعجز مناهج التعليم الجامعي عن إشباع حاجات الطلاب والمجتمع.
- يعتمد التعليم الجامعي على المخصصات المالية التي تحددها الدولة له من ميزانيتها السنوية.
- تعجز ميزانية التعليم الجامعي عن الوفاء بمتطلباته اللازمة لتنفيذ برامجه ونشاطاته التعليمية.
- التعليم الجامعي في حاجة إلى توفير منابع لتمويله مثل تفعيل فكرة الجامعة المنتجة
- يتبع التعليم الجامعي سياسة قبول عقيمة تعتمد فقط على مجموع الطالب في الثانوية العامة.
- ضعف العلاقة بين احتياجات سوق العمل والتعليم الجامعي.
- الافتقار إلى وجود قاعدة بيانات توضح الاحتياجات الفعلية لسوق العمل من حيث الكم والكيف

- التعليم الجامعي لا يراعي ميول وقدرات الطلاب في سياسة القبول.
- زيادة فرص الخريجين في التوظيف بألمانيا نتيجة عمل مسوح للخريجين بالجامعات.
- تسهيل انتقال الطلاب من التعليم العالي إلى الحياة المهنية العملية نتيجة التدريب المستمر أثناء الدراسة الجامعية.
- الارتباط الوثيق بين الجامعات اليابانية ومراكز البحث والصناعة وإدارة الدولة وذلك لتنمية مهارات الخريجين.
- التنبؤ بجانب العرض والطلب في سوق العمل الياباني.
- إدخال بعض المقررات حول الاستثمار والمشروعات في مناهج التعليم الجامعي السنغافوري مما يعود بالنفع على الخريجين في ميدان العمل.
- زيادة ميزانية البحث العلمي ثلاثة أضعاف وتوثيق العلاقة بين الجامعات السنغافورية والمؤسسات الصناعية.

توصيات البحث:

- إعادة النظر في سياسات القبول بالتعليم الجامعي وأن يكون القبول في الجامعات على أساس مبدأ الجدارة والاستحقاق، وذلك باختيار الطالب لنوع التعليم الذي يتناسب مع قدراته وميوله.
- ضرورة عمل تنسيق بين مؤسسات العمل للخريجين ومؤسسات التعليم الجامعي لإحداث نوع من التنسيق والتنظيم والاطلاع على مستجدات وتطورات سوق العمل المتغيرة.
- تطوير المناهج التي تعد أحد أولويات تطوير التعليم الجامعي وربط هذه المناهج باحتياجات سوق العمل وذلك لمواجهة المشكلات والتحديات العنصرية.
- رفع المستوى المادي لأعضاء هيئة التدريس وتوفير الرعاية الصحية والعلمية لهم باعتبارهم العمود الفقري في العملية التعليمية.
- عقد مؤتمرات وندوات لتفعيل دور التعليم الجامعي لتلبية احتياجات سوق العمل.
- ضرورة تنظيم دورات تدريبية للطلاب والخريجين قبل وبعد التخريج تكون بمثابة تغذية راجعة تعود بالنفع على الخريج وتطلعه على كل ما هو جديد.
- توفير الأدوات والأجهزة المسايرة للمستجدات المستحدثة في سوق العمل، ويلزم ذلك اعتماد ميزانية خاصة للتعليم الجامعي حتى يمكن تلبية احتياجات سوق العمل المختلفة.

- العمل على وجود ممثلين من العيادة المهنية ورجال الأعمال داخل مجلس الجامعات للمشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بسوق العمل المصري.
- تنفيذ مشروع نادي تكنولوجيا المعلومات بالجامعات وذلك من خلال التعاون مع وزارة الاتصالات والمعلومات بهدف تنمية القدرات والمهارات التقنية للطلاب والخريجين.

بحوث ودراسات مستقبلية مقترحة:

- بعض مشكلات التعليم الجامعي وأثرها على تلبية احتياجات سوق العمل دراسة تحليلية.
- التحديات التي تواجه التعليم الجامعي المصري في ضوء متطلبات سوق العمل.
- تصور مقترح لتفعيل دور التعليم العالي الفني في تلبية احتياجات سوق العمل في ضوء خبرات بعض الدول.
- دور الجامعات في تفعيل الشراكة مع مؤسسات سوق العمل في ضوء خبرات بعض الدول.
- دراسة تقويمية لمخرجات التعليم الجامعي المصري لتلبية احتياجات سوق في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة.

المـــراجـــع

(٢) سـيلان جبـران العبيـدي: الموائمـة بـين مخرجـات التعلـيم الجـامعي وحاجـات المجتمـع فـي الـوطن العربـي, ورقـة عمـل مقدمـة للمـؤتمر الثـاني عشـر للـوزراء المسـئولين عـن التعلـيم الجـامعي والبحـث العلمـي فـي الـوطن العربـي, بيـروت , ٦-١٠ ديسـمبر ٢٠٠٩, ص ٢.

(٣) محمد عبد الرازق إبراهيم، أحمد نصحي أنيس : "تطوير لإدارة مؤسسات التعليم الجامعي في ضوء أسلوب حلقات الجودة"، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، البحرين، ٢٠١٢، ص ٨٧٦.

(٤) محمد عبد الظاهر الطيب : مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٠٨.

(٥) معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٤ ص ١١٢

(٦) مدحت القريشي : اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، ٢٠٠٧، ص٣.

(٧) رشاد سعيد عبد الشافي شرف: "استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الجامعي في مصر دراسة مستقبلية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٣.

(٨) عصام عز العرب: مستقبل التعليم الجامعي المصري في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠٠٥.

(8) Machin, Stephen & Sandra McNally : Tertiary Education Systems and Labor Markets, Review of Tertiary Education, OECD, Paris, January 2007,

(١٠) أحمد محمود محمد الزنفلي: "التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٠١٠.

(١١) نوال إسحاق أحمد الكندري : دراسة العلاقة بين أهمية المعرفة باحتياجات سوق العمل ومدى جودة مخرجات الخدمات التعليمية الجامعية، دراسة تطبيقية على جامعة الكويت، ٢٠١٠.

(١٢) محمود عباس عابدين : التعليم الجامعي المصري واقعه ورؤية مستقبلية لتطويره، رسالة دكتوراه غير منشورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٧.

(١٣) أحمد حسين الصغير: التعليم الجامعي في الوطن العربي، تحديات الواقع ورؤى المستقبل، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٥، ص٢٣.

(١٤) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠١٠، القاهرة، ٢٠١٠، ص٣٨.

(١٥) المجالس القومية المتخصصة : رؤى مستقبلية لتطوير التعليم الجامعي والعالي، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي، الدورة (٢٨)، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص٢١٠-٢١١.

(١٦) حسن شحاته : ثقافة المعايير والتعليم الجامعي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي (١٧) بعنوان "مناهج التعليم والمستويات المعيارية"، والذي عقد بدار الضيافة بجامعة عين شمس، (المجلد الأول)، خلال الفترة من ٢٦-٢٧ يونيو ٢٠٠٥م، ص٧٣.

(١٧) جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي : "قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقا لأخر التعديلات"، الطبعة الرابعة والعشرون المعدلة، المادة ١٨، ٢٠٠٩، ص٤.

(١٨) جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي : "قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقا لأخر التعديلات"، الطبعة الرابعة والعشرون المعدلة، المادة ١٨، ٢٠٠٩، ص٤.

(١٩) السعيد السعيد بدير سليمان : " تطوير إدارة التعليم الجامعى المصرى فى ضوء مدخل إدارة المعرفة : دراسة تحليلية " مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية – مصر، يونيو ٢٠١٥، ص٢٠١٣.

(٢٠) محمد على عزب : التعليم الجامعي وقضايا التنمية، سلسلة التربية والمستقبل العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، القاهرة، ٢٠٠١، ص٨٤.

(٢١) صلاح زين الدين : تكنولوجيا المعلومات والتنمية الطريق إلى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٣٦.

(٢٢) أحمد حسين الصغير : التعليم الجامعي في الوطن العربي تحديات الواقع ورؤى المستقبل، مرجع سابق، ص٨٢.

(٢٣) هادية محمد أبو كليلة : دراسات في تخطيط التعليم واقتصادياته، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ص١٥٥-١٥٦.

(٢٤) فاروق عبده فلية، أحمد عبد الفتاح الزكي : مرجع سابق، ص ١٧١، ص ١٧٢

(٢٥) فاروق عمر العمر: صناعة القرار والرأي العام، ميريت للنشر والمعلومات القاهرة، ٢٠٠١، ص٧٩.

(٢٦) محمد محمد الهادي : التعليم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣٢٣.

(٢٧) محمد عبد التواب أبو النور : "تحديات تطبيق معايير الجودة الشاملة في التعليم الجامعي"، المؤتمر الدولي السابع التعليم في مطلع الألفية الثالثة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، ٢٠٠٩، ص٥.

(٢٨) حاتم فرغلي ضامي : الأدوار المستقبلية للتعليم في ضوء تحولات الألفية الثالثة، الدار العالمية، الجيزة، ٢٠٠٨، ص٨٩٢.

(٢٩) عفاف سيد على محمد: مرجع سابق، ص٣٣٩.

(29) The World Bank : The Road Not Traveled Education Reform in the Middle East and North Africa, Washington, The World Bank, 2008, P.213.

(٣١) صلاح الدين عبد العزيز : متطلبات ونظم مزاولة مهنة التدريس في مرحلة التعليم الأساسي في مصر، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٤٨.

(٣٢) ناهد عز الدين: "دور المؤسسة الجامعية: وضع الأهداف أم تنفيذ السياسات"، المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية: التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل، المجلد الأول، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥، ص ص٤٤٨-٤٤٩.

(٣٣) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير: مراجعات لسياسات التعليم الوطنية – التعليم في مصر، باريس، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص١٦٢-١٦٣.

(٣٤) الهلالي الشربيني الهلالي: التعليم الجامعي في العالم العربي في القرن الحادي والعشرين دار الجامعة العربية، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٣٧.

(٣٥) محمد صبري حافظ محمود : بعض الرؤى لتطوير التعليم الجامعي، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر (العربي الثالث) التعليم الجامعي العربي، آفاق الإصلاح والتطوير ١٨-١٩ ديسمبر ٢٠٠٤،، ٢٠٠٤، ص٤٦٢.

(٣٦) سعيد إسماعيل على : نحو إستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي – كتاب الأهرام الاقتصادي،العدد(٢٣٣)، القاهرة، مؤسسة الأهرام، أول فبراير، ٢٠٠٧، ص ص١٩-٢٠.